IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN:2757-5403
ISTANBUL / TÜRKIYE
ARTICLE TYPE: RESEARCH ARTICLE

This article has been scanned by iThenticat No plagiarism detected

Volume 3, Issue 3, June 2021
p. 209-214

FROM FACTOR THEORY TO ACTOR THEORY- A NEW READING IN ARABIC GRAMMAR -

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.3-3.20

Mahmood Fawzi Abdullah ALKUBAISY [1] & Ahmed Safaa ABDULAZEEZ[2]

Abstract:

This research aims to reconsider the theoretical approach to grammatical rules according to a new vision derived from serious attempts in our rich scientific heritage from the references of Ibn Jinni the grammar (d. Academic teaching for many years, and the findings of descriptive linguistics in the present era, blending these trends in a new theoretical direction, in building the theory of Arabic grammar on a descriptive basis, relying on the verbal verb of the speaker in directing the syntactic movements on the last words; In order to facilitate the learners and an innovation in theorizing, which is a feature of the age in various sciences, we have divided this research into three topics, the first of which is the elevations, the second is the posts, and the last of which is the tracts. Heritage, adhering to the sober principle in preserving the language, facilitating its learning, and dealing with it in new ways that have the spirit of heritage, and the approach of the future.

Key words: Operator, Subject, Arabic Grammar, Ancient Grammar.

Received : 26/04/2021
Accepted: 08/05/2021
Published: 01/06/2021

[1] Dr. , Iraqi university, Iraq, Mahmood.alkubaisy@gmail.com, https://orcid.org/0000-0001-6371-8712
[2] Dr. , Anbar University, Iraq, ahmad.saffa@uoanbar.edu.iq, https://orcid.org/0000-0003-1609-8746

Copyright © Published by IJHER Journal, www.ijherjournal.com
Rimar Academy, Fatih, Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

من نظرية العامل إلى نظرية الفاعل- قراءة جديدة في النحو العربي –

محمود فوزي عبد الله الكبيسي[3]
أحمد صفاء عبد العزيز العاني[4]

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إعادة النظر في المنهج التنظيري للقواعد النحوية على وفق رؤية جديدة مستمدة من المحاولات الجادة في تراثنا العلمي الثري من إشارات ابن جني النحوي (ت392 هـ) إلى ثورة ابن مضاء القرطبي الأصولي المجدد (ت 592 هـ)، مستعينين بتجربتنا العملية في مجال التدريس الأكاديمي لسنوات طويلة، وما توصلت إليه اللسانيات الوصفية في العصر الحاضر مازجين هذه الاتجاهات في اتجاه نظري جديد، في بناء نظرية النحو العربي على أساس وصفي بالاعتماد على الفعل الكلامي للمتكلم في توجيه الحركات الإعرابية على أواخر الألفاظ؛ تسهيلا للمتعلمين وتجديدا في التنظير، وهي سمة العصر في مختلف العلوم وقد قسمنا هذا البحث على ثلاثة مباحث أولها المرفوعات، وثانيها المنصوبات، وآخرها المجرورات، وسيجد القارئ نصيبا من العمل الذي به حاجة ماسة إلى نقاشات معمقة، في سبيل تقويم هذا المنهج المختلف عما ساد في التراث، المتمسك بالمبدأ الرصين في حفظ اللغة، وتيسير تعلمها، والتعامل معها بطرق جديدة لها روح التراث، ومنهج المستقبل.

الكلمات المفتاحية: العامل، الفاعل، النحو العربي، النحو القديم.

المقدَّمة:

شهدت الدراسات الإنسانية في العصر الحديث تطوراً كبيراً في المناهج والأدوات المعرفية والمصطلحات أيضاً، وقد كان لهذا التطور والنضوج أثر واضح على الدراسات اللسانية بمختلف أنماطها؛ ولذلك فقد تجدّدت المفاهيم التي كانت تنظر للغة على أنّها أصوات فحسب للتعبير عن المعاني إلى نظرٍ أبعد وأعمق يتّسم بالشمول وتحكيم العقل والدليل العلمي؛ ولأجل هذا كله حاول الباحثان طرح فكرة ليست بدعاً من الفِكَر، فقد ألمح لها من قبل أئمة معتبرون في اللغة والأدب، منهم أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، وابن مضاء القرطبي الفقيه الأصولي النحوي (ت 592 هـ)، وهذه الفكرة تقوم على مبدأ المتكّلم – وهو الناطق باللغة – وهو الفاعل فيما يعمل من أحداث كلامية، فالعامل في أواخر الكلم، وفي أجزاء اللفظ هو الشخص المتكلم الفاعل نفسه لا كما قالوا: هو العامل الذي تسلّط على معموله بعملٍ؛ فرفعَ ونصبَ وجرَّ وجزمّ، وهذه دعوى لا تحتاج إلى برهان فكلُّ عاقل يعلم أنّ الجماد لا إرادة له، ولا أفعال على الحقيقة .

من هنا انطلق الباحثان للكم الهائل من النقد الذي سيوجَّه إليهما، فكلُّ جديدٍ له غربة حتى يستأنس به، غير أنّنا على ثقة عالية بأنّ عين الإنصاف من أهل الفضل والعلم ستأخذ ما كتبناه أخذاً حسناً ولو بعد حين، فهذا العمل هو حصيلة سنين طويلة من تعليم النحو والنظر فيه.

اقتضت طبيعة البحث ومادته أن تكون على تمهيد وثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول المرفوعات في العربية، في حين جاء المبحث الثاني في المنصوبات، وضمّ المبحث الثالث المجرورات ثم خاتمة تضمّنت أهم ما خرج به هذا البحث من نتائج، وفهرس بالمصادر والمراجع .

التمهيد

[3] د.، الجامعة العراقية، العراق، Mahmood.alkubaisy@gmail.com
[4] د.، جامعة الأنبار، العراق، ahmad.saffa@uoanbar.edu.iq

إنّ نظرية العامل في النحو العربي هي نظرية فريدة بين قواعد اللغات الأخرى، وهي من اختراع العرب أنفسهم1؛ وذلك لتسهيل تعلّم غير الناطقين بها أولاً، وثانياً لتسهيل تعليمها من قبل أبنائها الجدد الذين لم يدركوا زمن الفصاحة .
هذا ولأنّ رابط الأمور المعنوية بالأمور الحسية يُعدُّ وسيلة من وسائل الإيضاح في التعلّم، والنحاة متفقون على أنّ العمل أمر تعليمي لا حقيقي في نصّ ابن جني" :إذا قلت ضرب سعيد جعفراً، فإنّ ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً... فهذا صوت، والصوت ممّا لا يجوز أنْ يكون منسوباً إليه الفعل، وإنّما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه... فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم؛ إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره"2.
فهنا يبيّن لك ابن جني أنّ العمل للمتكلّم لا للألفاظ، غير أنّ الذي دعاءهم لذلك هو التعلُّم ليس إلا.

ما نظرية العامل؟

يمكن تعريف نظرية العامل على أنّها التفسير التعليمي القائم علي ربط المعاني بالمحسوسات لاختلاف أواخر الكلم؛ رفعاً ونصباً وجراً وجزماً؛ تيسيراً للمتعلمين.
فالعامل" :ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب."3
فمتى ما وجد العامل وجد العمل؛ لأنّه موجب التغيير كما يرى الجرجاني .
والعامل لفظي ومعنوي، فمن حيث اللفظ كانت الوجوه الإعرابية، ومن حيث المعنى كانت النسبة أو الإخبار4.
لقد جاءت نظرية العامل بعد الاستقراء الشامل للغة، فقد تبيّن أنّ الفاعل يأتي مرفوعاً أينما كان، والاسم الذي يدخله حرف جر يأتي مجروراً أينما كان، وكل اسم ابتدئ به جاء مرفوعاً أينما كان.
فهذه التلازميات المتواترة في كلام العرب؛ دعتهم لتفسيرها ومحاولة إيجاد سبب عملي يسهل إدراكه، فكان القول بأنّ بعض الكلم يعمل في بعض، وهو ما يسمى بالعلل الثواني،

- فلماذا جاء الاسم مرفوعاً؟ وذلك لأنّه فاعل .
- ولماذا كان الفعل منصوباً؟ وذلك لتقدم الناصب عليه.
- ولماذا جاء مجزوما؛ وذلك لأنّه سبق بحرف جازم... الخ.

فنظرية العمل ما هي إلا انتقال من الوصف إلى التفسير، فاللفظ على هذا إمّا عامل أو معمول فيه، وبعض العوامل ظاهرة كالفعل والفاعل والجار والمجرور، وبعضها يأتي مقدّراً غير ظاهر، مثل رافع المبتدأ، ورافع الفعل المضارع، فقالوا بتقدير هذه العوامل؛ لذلك فالعوامل (لفظية، ومعنوية).
والغريب في الأمر أنّ نظرية العامل لم تُعنَ سوى في جانب واحد من الكلم، وهو أواخرها (النحو (فقط، ولم نسمع أو نقرأ تطبيقاً لنظرية الفاعل في باب الصرف العربي، ولو في جزء منه؛ وذلك فيما يتعلّق بالإبدال والإعلال، بله البلاغة والتفسير المعجمي!
وربما كان الجواب: أنّ دراسة النحو تختلف عن دراسة الصرف والبلاغة والمعجم فلكل ميدان منهج يناسبه .
وهذا الجواب فيه نظر؛ ذلك أنّ النحاة جعلوا العامل لازم للعمل، وهو من القوة بمكان أنّه يصلح لتفسير شيء من الصرف على أقل تقدير!
وهذا ما يدعونا إلى النظر في منهج الصرف، ومحاولة تطبيقه في النحو العربي مع بعض التغيير.

المبحث الأول: العامل والمرفوعات

بنى النحاة نظرية العامل في باب المرفوعات على مبدأ الإسناد المركزي؛ أي جعل المسند هو المحور الذي تتمركزُ فيه الجملة، فالفاعل في قولك: (جاء زيد) يمثّل الآتي:

1. يمثّل الحدث؛ لأنه هو الذي أوجد الفعل.
2. يمثّل النسبة إلى الفاعل من خلال الرفع بعد الحدث.
3. يمثّل من قام بالحدث وهو (زيد).
4. يمثل الحالة الأسمى والأليق من حالات الإعراب وهي الرفع.

لذلك جاء الفاعل مرفوعا.5 قال الزجاجي" :إنّ الأسماء لمّا كانت تعتروها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة إليها، ولم يكن فيصورها وابنيتها أدلة على هذه المعاني، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن المعاني"6، ويفسّر الرضي وجود الضمة في الإسناد والرفع بقوله" :إنّما قيل لعلم الرافع رفع؛ لأنّك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا

عن مكانهما، فالرفع من لوازم، مثل هذا الضم وتوابعه، فسمي حركة البناء ضماً، وحركة الإعراب رفعاً؛ لأنّ دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولاً، وكذلك نصب الفم تابع لفتحه... وأمّا جرُّ الفك إلى الأسفل وخفضه فهو ككسر الشيء؛ إذ المكسور يهوي ويسقط الى الأسفل"7 .

فهذه النظرة إلى الرفع كونه محورَ الخطاب، ولأنّه أشرف الحركات وأرفعها هو ما جعل النحاة يختارون الرفع علامة للإسناد، وقد ذهب الثائرون على قضية العامل الى أنّ هذا الرفع وهذه العلامات الإعرابية ما هي إلا دليل على معانٍ يتخيّرها المتكلّم للتعبير عمّا يريد، وليستْ هي من قبيل العوامل في شيء .

فيرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أنّ الضمة علم الإسناد مسند إليه فعل أو خبر أو حدث ما.

ويرى الدكتور تمّام حسّان أنّ المقصود من أي حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص.8" فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلأنّ العرف ربط بين فكرة الفاعلية والرفع، دونما سبب منطقي واضح، وكان من الجائز جداً أنّ يكون الفاعل منصوباً، والمفعول مرفوعاً، ولو أنّ المصادفة العرفية لم تجرِ على النحو الذي جرت عليه9 .ولا يكاد يخرج المحدثون عن توجيه هذين العلمين، في مسألة الرفع للفعال وإخوانه فقالوا: بالمعنى، وقالوا: بالعرف، وقد شغلتْ هذه الأفكار آراء الدارسين بمختلف توجهاتهم، ولنا أن نناقش هذه الفكرة من خلال المحاور الآتية :

المحور الأول: الربط بين المحسوس وغير المحسوس .

فلا يمكن بحال من الأحوال الركون إليه، فقول النحاة: إنّ سبب الرفع هو ارتفاع الشفة بالنطق فسمي رفعاً، أو أنّ هناك علاقة بين حركة الشفة والمعنى، فهذا القول مرجوح لا أساس له من صحة سوى تخيّل منطقي وفلسفي وترف علمي، فالرفع بالألف أوضح منه بالضمة، فإنّك ترفع شفتك العليا أكثر من حالة الضم، فتقول رأيتُ أخاك، فالمخرج من هذا كله في باب الرفع حسب ما تبين لنا هو: أنّ اللغة تخضع للعرف والتقليد اللغوي خضوعا تاماً مطلقاً، وما ذهب إليه النحاة من القول بتأثير العوامل في الحركات الإعرابية إنّما هو من قبيل (النجاح في التعليم، والفشل الواضح عقلاً ومنطقاً). والواقع يشهد إلى وقت كتابة هذه السطور أنّه لا توجد نظرية تعليمية بديلة عمّا أوجده القدماء لتدريس اللغة العربية قدمتْ بديلاً شاملاً متكاملاً عن نظرية العامل المبتدعة التي نعرفها .

لأجل هذا نقول إنّ نظرية العامل تصلح للتعليم الابتدائي، ولا تصلح للتعليم المتقدّم، وإنّ استبدالها بنظرية العامل المبنية على الربط بين الأثر الإعرابي والمعنى البحت، هو السبيل الموفّق الى دراسة اللغة دراسة علمية شفافة للوصول إلى النتائج الصحيحة التي يقبلها علم اللغة المعاصر.

المحور الثاني: ربط المعنى بالإسناد، وربط الضم بالإسناد .

نقول: إنّنا جميعاً متفقون على أنّ اللفظ من حيث زمن النطق به قبل الإعراب، فلماذا لم يجعل المتكلّم العربي كلامه دالاً على نفسه من قبل أن يخترع علامات الأعراب. بمعنى: نحن في لهجتنا العامية لا نتكلم بالإعراب مطلقاً ومع ذلك لا نخطئ في فهم مقصود المتكلم، وهل نزعم أنّنا أفصح من أولئك الأوائل الذين نطقوا بالعربية فاحتاجوا إلى هذه العلامات. فالرابط الذي يربط المعنى بالإسناد والضم هو من قبيل التيسير التعليمي العلمي ليس إلّا، والأصل أنّه لا يوجد سبب وجيهاً لهذا الربط فاعتباطية اللغة تحتم ذلك .

المحور الثالث: اللغة والعرف.

وهو ما قال به آنفا الدكتور تمام حسان، وهذا أقرب الوجوه إلى الحقيقة الوصفية البحتة، غير أنّها لا تقدّم تفسيراً، على عدِّ أنّ اللغة لا تخضع للتفسير بل للاعتباط .

المبحث الثاني: المنصوبات والعوامل

إنّ السؤال المنهجي الذي يدعونا إلى مراجعة العمل هو باب النصب، فأي معنى يحمله النصب؟ ولماذا عدّه النحاة قسماً من أقسام الإعراب؟

لقد ربط النحاة بين معنيين متشابهين في النصب، فقالوا النصب هو البسط، وهو بمعنى تحمّل الحدث وتحمّل عواقبه، لذلك تمّ تفسير النصب على المفعولية للعلاقة المعنوية بينهما، ولنا أن نسجّل الملحوظات ذاتها في باب الرفع كونه لا علاقة بين اللفظ (الأصوات (والمعنى، فإنْ النصب يطرأ على الخبر في باب كان، ويطرأ على الاسم في باب (إنّ(، وقد كانا مرفوعين قبل ذلك .

والمحدثون يرون10 أنّ النصب جاء لأجل الوظيفة المعنوية، وهي كما قال القدماء إنّما جاء النصب لأجل الحدث الواقع على الاسم. وقد أصبح معروفاً توجّهات القدماء والمحدثين في باب النصب ...وعلى هذا يرى الباحثان أنّ النصب جاء ليتحمّل الحدث العام، ويتحمّل مناط الكلام في الجملة، مثال ذلك: (رأيتُ زيداً راكباً)، فإنّ (زيداً) إنّما نصب لأنّه قد تحمّل حدث الفعل (رأى)، وتحمّل وصف الحال أيضا وهو (راكبا)؛ لذلك فإنّ المتكلّم ينصب (زيداً (ليُسلّط عليه هذه الأحداث.

ولنأخذ مثالا آخرا: (إنَّ زيداً قائمٌ) فهنا يتحمّل (زيداً (معنى التوكيد من (إنّ)، وهو حرف مشبه بالفعل، ويتحمّل الخبر الذي هو (قائم)، فتمّ بسطه على الفتح؛ لأجل هذا الشيء .

ولنأخذ مثالاً آخر: (كان زيدٌ مجتهداً)، فإنّ (مجتهداً) تحمّلتْ حدوث الكون في الزمن الماضي، وتحملت الإخبار بها عن طريق جملة الابتداء المنسوخة، وفي هذه الحالة لا يضير التقديم والتأخير في موقع الكلام على الحالات الإعرابية لـ (مجتهداً)؛ لذلك فإنّ الفاعل (المتكلم) يجعل تعلّق الأحداث في وقوعها على هذا المنصوب الذي وجد في الجملة .

وكذا القول في كل أبواب النصب في النحو العربي، فيمكن تخريجها على هذا النحو الذي قدمناه.

ولربما كان النصب أهم من الرفع لتعلّق المعنى الكلي للجملة به، فالمتكلّم (الفاعل) هو الذي يختار المنصوبات تبعاً لذلك التعلّق والتحمّل، ولكن بشرط أن يوافق ذلك العرف اللغوي أو التقليد اللغوي لكي لا يخرج عن سنن العرب في كلامها وهو ما تتطلبه) الفصاحة).

المبحث الثالث: المجرورات والعوامل

ذهب القدماء والمحدثون إلى أنّ الاسم المجرور هو الذي يتعلّق بشيء من الأحداث ليس إلا فقالوا تتعلّق المجرورات بالأفعال أو بما لابس الفعل من المشتقات، وعندما جاؤوا إلى الإضافة علّقوا الإضافة بحرف جرٍ مقدرٍ من اللام ونحوه.

قال بن مالك:

نونا تلي الإعراب أو تنوينا ممّا تضف احذف كطور سينا

والثاني اجرر وأنوي من أو في إذا لم يصلح إلا ذاك والام خذا 11

وعليه فكل جرٍ وكسرٍ للكلام إنّما هو من قبيل التملّك والتعلّق، وهذا أمر مطرد في كلام العرب لا يكاد يشذُّ منه شيء.

وإنّما اختصتْ بالأسماء من دون الأفعال؛ لأنّ الأسماء يمكن يقع عليها معنى التملّك، والأفعال لا يقع عليها هذا المعنى.

هذا أيسر الأبواب في موضوع نظرية الفاعل(المتكلّم)، والنحاة الأولون يذهبون هذا المذهب؛ ولكن الذي دعاهم إلى القول بنظرية العامل في المجرورات هو أنّه طردٌ للمسائل اللغوية والنحوية على وتيرة واحدة، وكان بإمكان النحاة أن يجنّبوا الحرف الجار مسألة العمل ويعلّقون الخفض أو الجار بالإضافة الملكية ليس إلا.

وأمّا المعاني التي تأخذ من الجر فهي تُفهم من سياق الكلام لا من المجرورات ذاتها، فمثال ذلك تقول: (آمنتم بالله تعالى رباً)؛ فالباء حرف جر، وتقول: (بالله لن افعل)؛ فهنا الباء حرف قسم، وهما في حكم النحو واحد وهو الخفض؛ لما تلاهما وبهذا يمكن التخلّص قدر المستطاع من القول بالعمل وتحجيمه وتضييقه على أقل نطاق، فلا عامل في المخفوضات إطلاقا .

وبهذا ننجو من مسألة أنّ الأفعال (عدا، خلا، حاشا)؛ إذا جاء بعدها الاسم مجروراً نعدّها حروف جرٍ، وفي هذا من التكلّف البعيد في المسألة، قال ابن مالك:

هاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على12

فلو سلّمنا بأنّ الحروف عوامل تعمل في غيرها ولا يعمل فيها شيء، فإنّ الحروف على هذا القول هي أقوى العوامل على الاطلاق؛ لأنّها تعمل ولا يعمل فيها شيء، وعليه فالقول بأنّها ليست من العوامل في شيء هو الحق والصواب.

الخاتمة

بعد هذه المباحث التي قدمناها أظهرت لنا النتائج بصورة جلية على النحو الآتي:

أولا :العمل ليس حقيقياً وإنّما هو مجازي، ولم يختلف في ذلك القدماء والمحدثون، فالجميع متفقون على هذا.

ثانيا: إنّ نظرية العامل تصلح للتعليم الابتدائي ولا تصلح للتعليم التجريدي المنتهى؛ وذلك لأنّها مبنية على الفرضيات التصوّرية.

ثالثا :إنّ القول بنظرية الفاعل يفسّر لنا وبشكل منطقي التحوّل اللهجي وظهور اللحن في اللسان العربي؛ وذلك لأنّه لو كان العامل يعمل كما يقولون لما سمح هذا العامل بذلك التحول والتغيير.

رابعا: إنّ محاولة تفسير اللغة مهما بلغت من الذكاء والحنكة والسبك العبقري ستبقى قاصرة عن كنه الحقيقة؛ وذلك لأنّ اللغة عرف وتقليد مجتمعي ينشأ عليها الفرد المتكلم.

خامسا: إنّ نظرية الفاعل تقدّم الحلول اللفظية لظاهرة الشذوذ اللغوي حسب قواعد النحاة، وتقدّم أيضاً الحلول المعنوية لظاهرة اختلاف المعاني باختلاف نظم الألفاظ ذاتها، وهذا ظاهر في نظرية النظم للجرجاني.

المصادر والمراجع:

شرح ابن عقيل، طبعة انتشارات استقلال – طهران، ط/2، 1383 هـ.
اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، عالم الكتب، مصر، 2001م.
شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف عمر حسن، جامعة قاريونس، 1398 هـ_ 1978م.
الخصائص لابن جني، تح: محمد على النجار، دار الهدى، ط/2، بيروت. د. ت.
أصول النحو العربي، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، دار نشر الثقافة، 1982م.
أحياء النحو إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937م.
الإيضاح في علل النحو، أبو قاسم الزجاجي، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط/3، بيروت، 1979م .
حاشية الصبان على شرح الأشموني، تح: محمد بن الجمل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط/1، 2002م.
التعريفات، للجرجاني علي بن محمد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1971م.
شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تح: عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية، دار الكتاب، دمشق، د. ت.

الهوامش

- 1ينظر أصول النحو العربي: 182.
- 2الخصائص: 1/ 109- 110.
- 3التعريفات للجرجاني: 71.
- 4ينظر الخصائص: 1/ 109-110، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/ 73.
- 5ينظر الإيضاح في علل النحو: 91، وشرح شذور الذهب:33.
- 6الأشباه والنظائر: 1/ 78.
- 7شرح الرضي على الكافية: 1/ 69.
- 8ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية: 57.
- 9اللغة بين المعيارية والوصفية: 57.
- 10ينظر اللغة بين المعيارية والوصفية: 57.
- 11ينظر شرح ابن عقيل: 2/ 41.
- 12شرح ابن عقيل: 2/ 7 .